

تطور قوانين المحروقات وأثارها على قطاع الطاقة في الجزائر hydrocarbons laws and their effects on the energy sector in Algeria

سمير بن محاد^{1*}، عبد الرزاق نذير²، علي عيشاوي³

¹ جامعة المسيلة - الجزائر samir.benmohad@univ-msila.dz

² جامعة المسيلة - الجزائر abderrazak.nadir@univ-msila.dz

³ جامعة المسيلة - الجزائر ali.aichaoui@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/29

تاريخ الاستلام: 2021/04/22

ملخص: تلعب قوانين المحروقات دورا مباشرا في تنظيم وتطوير قطاع المحروقات، وتزداد أهميتها في الجزائر من منطلق الدور الكبير لقطاع المحروقات في الاقتصاد، كما تعتبر هذه القوانين بمثابة همزة الوصل بين الدولة من جهة والشركات العاملة في القطاع من جهة أخرى، ارتأينا إجراء هذه الدراسة محاولة منا لإلقاء الضوء على مختلف قوانين المحروقات التي عرفتها الجزائر، وعن تأثيراتها على القطاع في جانبي الاحتياطي والإنتاج.

من النتائج المحصل عليها أن فعالية القوانين إنما تتأثر بعدة عوامل منها: الظروف الاقتصادية الدولية، العوامل التكنولوجية وكذا الجيوسياسية.

كلمات مفتاحية: قوانين المحروقات؛ إنتاج النفط؛ غاز طبيعي؛ شراكة أجنبية؛ طاقة.

تصنيفات JEL: K32، Q35، Q48

Abstract: The hydrocarbon laws play a direct role in organizing and developing the hydrocarbon sector, and their importance in Algeria increases in terms of the great role of the hydrocarbon sector in the economy, and these laws are considered as the link between the state and the companies operating in the sector. This study was conducted to shed light on the various hydrocarbon laws in Algeria and its effects on the sector in both the reserves and production sectors. Among the results obtained is that the effectiveness of laws is affected by several factors, including: international economic conditions, technological factors, as well as geopolitical factors.

Keywords: hydrocarbon laws ; oil production ; natural gas ; foreign partnership; energy.

Jel Classification Codes: K32, Q35, Q48

1. مقدمة:

تشكل المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، سواء عن طريق صادراتها وما تمثله من ثقل في هيكل الناتج الخام للجزائر أو عن طريق الاستهلاك الداخلي الذي مافق يتضاعف من سنة إلى أخرى، منافسا في الوقت ذاته قيمة ما يتم تصديره. تبعا لهذه المكانة، تولي الدولة أهمية قصوى لقطاع الطاقة والمحروقات خاصة محاولة تطويره سواء في جانب الاحتياطيات أو في جانب الإنتاج، ويتطور الاحتياطي المؤكد عن طريق عمليات الاستكشاف التي تجريها مختلف الشركات العاملة بالقطاع، كما يتطور الانتاج بواسطة الشركات العاملة وحجم استثماراتها، وهذه الشركات تكون إما وطنية ممثلة بشركة سوناطراك، أو أجنبية وهي عديدة ومتنوعة.

إن موارد المحروقات تشكل سلعة مثل بقية السلع الاقتصادية الخاضعة لمنطق السوق (قانون العرض والطلب)، إلا أن خصائصها تختلف عن خصائص باقي السلع من حيث الأهمية ومن حيث محدوديتها ومدة حياتها باعتبارها موارد ناضبة، كما أن عمليات الاستكشاف والتنقيب ثم التطوير والإنتاج هي عمليات معقدة تتطلب مهارات وتكنولوجيا عالية، واستثمارات كبيرة لا يمكن أن تلبها الشركات المحلية لوحدها.

يلعب الإطار التشريعي والقانوني دورا أساسيا في تطور قطاع المحروقات وبالنتيجة تطور كل من الاحتياطيات والإنتاج، وما يصاحبه من زيادة في حصة وصادرات الجزائر إلى السوق الدولية.

1.1. إشكالية الدراسة

إن إشكالية هذا البحث تدور حول الدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات المتعلقة بالمحروقات في تطوير مخرجات قطاع المحروقات في الجزائر، ويمكن أن نصوغها على النحو التالي: إلى أي مدى تؤثر القوانين المتعلقة بالمحروقات على أداء ومخرجات هذا القطاع في الجزائر؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتجلى أكثر من خلال إجابتنا على مجموعة من الأسئلة الجزئية الأخرى ومنها:

- ما هي التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحروقات التي اعتمدت في الجزائر؟
- كيف تطورت الاحتياطيات المؤكدة وإنتاج المحروقات عبر مختلف قوانين المحروقات؟

- كيف يمكن تقييم فعالية مختلف قوانين المحروقات المتعاقبة من خلال مؤشري الانتاج واحتياطي المحروقات في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة

ننطلق في بحثنا هذا من فرضية رئيسية مفادها:

- انطلاقا من أن قوانين المحروقات تمثل الاطار التشريعي المنظم لنشاط مختلف الشركات العاملة بالقطاع (الوطنية أو الأجنبية)، وكذا مختلف عمليات التعاقد والمناقصات الخاصة بعمليات الاستكشاف، التنقيب والانتاج، فإن مخرجات القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بمضامين هذه القوانين والتغيرات الطارئة عليها.

3.1. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التطور الذي عرفته قوانين المحروقات عبر الزمن وتأثيرها على مخرجات قطاع الطاقة في الجزائر، من خلال تطور مؤشرات المتمثلة في جانبي الاحتياطي والانتاج، ومحاولة معرفة أي هذه القوانين كان الأنسب للقطاع.

4.1. منهج الدراسة

تعتمد في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بتوصيف وسرد تطور مختلف التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحرقات منذ الاستقلال إلى يومنا. ومن ثم نستعرض تحليلا عدديا وبيانيا لمخرجات القطاع عبر مختلف هذه القوانين ومحاولة تمييز كل فترة ومختلف المؤشرات عبرها. وفي الأخير نحاول تقييم أداء وفعالية هذه القوانين والتشريعات.

2. عرض تطور الإطار التشريعي لقوانين المحروقات في الجزائر

عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة قوانين في قطاع الطاقة وخاصة في المحروقات، ولتسهيل عملية المقارنة والتقييم يمكن تصنيفها حسب الفترات التالية:

1.2 المرحلة ما بين 1962-1970:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعية صعبة ناجمة عن اتفاقيات ايفيان (مارس 1962) وغيرها من الاتفاقيات المتممة لها، وكان القانون السائد هو قانون البترول الصحراوي (Code pétrolier saharien) الصادر في 1958/11/22، كما تميزت هذه المرحلة بجملة من النزاعات مع الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر، ما أدى إلى إنشاء الشركة الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) طبقا للمرسوم 491/63 الصادر بتاريخ 1963-12-13، ثم جاءت الاتفاقيات الجزائرية-الفرنسية ل: 1965-07-29 بجملة من التعديلات استجابة لانشغالات

الدولة الجزائرية، وتوجت هذه الاتفاقيات بإنشاء شراكة تعاونية (ASCOOP) جزائرية-فرنسية تتمثل مهمتها في انجاز أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات لصالح الدولتين بقاعدة 50% لكل طرف.

كان الهدف المرجو من إنشاء هذه الشراكة هو زيادة الإنتاج الجزائري ليصل إلى 100 مليون طن سنويا، وما يتبع ذلك من تحسن للإيرادات الضريبية للدولة الجزائرية (أحمد، 2001، صفحة 94)، إلا أن عمل هذه الشراكة لم يكن في مستوى الآمال التي علق عليها بسبب عدم جدية الشركات الفرنسية في ميدان الاستكشاف، إضافة إلى عودة النزاعات واللجوء إلى التحكيم الدولي الذي كان دائما في صالح الشركات الفرنسية، ما أدى بالجزائر إلى رفض اللجوء إلى التحكيم الدولي.

2.2 المرحلة ما بين 1971-1990: تميزت هذه المرحلة بأحداث هامة نذكر منها:

(أ) تأميم المحروقات: نتيجة لفشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية، قررت الدولة الجزائرية بموجب القرار الصادر في 24-02-1971 تأميم مصالح الشركات الفرنسية العاملة في ميدان المحروقات لتحصل بموجب هذا القرار على:

100% فيما يخص استغلال المحروقات الغازية.

100% فيما يخص أنابيب النقل.

51% فيما يخص استغلال المحروقات السائلة.

(ب) الأمر 71-22: يتضمن هذا الأمر المؤرخ في 12/04/1971 تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، ومن جملة ما جاء فيه (الجريدة الرسمية، 1971، صفحة 426):

• لا يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في نشاطات البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر إلا في إطار الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك، وفي الحقول المنجمية المخصصة لهذه الأخيرة؛

• مهما كان الشكل المتخذ في الشراكة (إما صبغة شركة تجارية أو صبغة شركة مساهمة) فإن حصة سوناطراك يجب ألا تقل عن 51%؛

• يقسم إنتاج المحروقات السائلة في الميدان (الحقول) على الشركاء حسب ثمن التكلفة، وحسب حصة كل شريك، مع تحمل كل طرف لمسؤوليته في الضرائب والرسوم المترتبة عن حصته من الإنتاج.

ت) الأمر 71-24: المؤرخ في 12/04/1971 يتضمن تعديل الأمر 58-III المؤرخ في 22/11/1958 والمتعلق بالبحث عن الوقود واستغلاله ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات، والذي قامت بتشريع سلطات الاحتلال الفرنسي بعد اكتشاف النفط بالجزائر، وهو يعتبر أصل فوانين المحروقات في بلادنا.

ث) القانون 86-14: المؤرخ في 19/08/1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايب (الجريدة الرسمية، 1986، صفحة 1482)، وجاء هذا القانون في فترة صعبة كانت تمر بها الجزائر جراء الازمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وكذا انخفاض عدد اكتشافات المحروقات وإنتاجها كما سنرى لاحقا، بالإضافة إلى شساعة المجال المنجمي الجزائري وما يتطلبه من استثمارات ضخمة لاستكشافه، ومن خلال ارتأت الدولة القيام بتحفيز الشركات الاجنبية للمشاركة في مجهودات البحث والتنقيب في اطار الشراكة، وهذا بإصدار القانون 86-14 ومن أهم ما جاء فيه:

- تمارس الدولة حقها في الملكية على جميع المواد والموارد من المحروقات المكتشفة التي تكتنزها الأرض وباطنها داخل التراب الوطني وفي المجال البحري الخاضع للسيادة؛
- تحديد مفاهيم عدد من المصطلحات مثل المؤسسة الوطنية ، المجال البحري، التنقيب البحث المحروقات، الاستغلال... الخ.؛
- باب خاص بالرخص المنجمية يحدد ويفصل كيفية منح الرخص المنجمية وحقوق وواجبات أصحابها؛
- باب خاص بنقل المحروقات بالأنايب، حيث لا يمارس هذا النشاط إلا المؤسسة الوطنية دون سواها؛
- باب خاص بالشراكة مع الأجانب، حيث لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي القيام بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها، إلا بالاشتراك مع مؤسسة وطنية؛
- تحديد كفاءات وطرق حصول الشريك الاجنبي على حصته من الإنتاج، وكذا التعويضات ومصارييف اكتشاف حقول قابلة للاستغلال تجاريا؛
- تحديد كفاءات والأوجه التي يكتسبها الاشتراك (اشتراك بالمساهمة أو شركة تجارية)؛
- باب متعلق بالحقوق الملحقه بالتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها؛

- باب متعلق بالنظام الجبائي يحدد الوعاء الضريبي ومختلف الأعمال الخاضعة للضريبة والإتاوة، وكذا نسب وشكل دفع الضرائب والإتاوات، إضافة إلى الاعفاءات الضريبية؛
- باب متعلق بالأحكام المختلفة الخاصة بالعقوبات والمخالفات وإجراءات الصلح والتحكيم.

3.2. مرحلة ما بين 1991 و 2005: أهم ما ميز هذه المرحلة اصدار القانون رقم 91-21: مؤرخ في 1991/12/04 يعدل ويتمم القانون 86-14 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب (الجريدة الرسمية، 1991، صفحة 2392).

مع نهاية الثمانينات شهدت الساحة الدولية انفتاحا كبيرا للدول المنتجة للبتترول ومن بينها الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثا، فنزويلا، نيجيريا، اندونيسيا وإيران على الشركات البترولية العالمية، وإضافة إلى هذا شهدت السوق الدولية تراجعا في الاستثمار في مجال المحروقات، هذه الوضعية حتمت على الجزائر الدخول في إطار تنافسي، هذا الإطار هو المتوخى من عملية تعديل القانون الخاص بالمحروقات، ومن أهم ما جاء به التعديل:

- اعتبار المحروقات الغازية داخلة ضمن مجال تطبيق القانون، وهذا بخلاف القانون السابق المقتصر على المحروقات السائلة؛

- امكانية اشراك الاجانب في انجاز واستغلال قنوات نقل المحروقات لحساب المؤسسة الوطنية؛

- تحديد نسبة دنيا لانتفاع المؤسسة الوطنية تقدر بـ 51% عند تقاسم انتاج الحقل المكتشف في الميدان؛

- تحديد نسبة قصوى لانتفاع الشريك الأجنبي تقدر بـ 49% عند تعويضه مصاريفه في حال اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري، ويكون التعويض إما بحصة من انتاج الحقل أو الدفع عينا أو نقدا؛

- إضافة إلى تحديد المنازعات الناشبة وطرق حلها.

4.2. المرحلة من 2005 إلى يومنا هذا:

لقد دام استعمال القانون 86-14 والمعدل والمتمم بالقانون 91-21 حتى سنة 2005 أين قامت السلطات الجزائرية بتعديله جراء التطورات التي عرفتها الجزائر والعالم من تطور في أسعار النفط والغاز، تطور تكنولوجيات الحفر والتنقيب والنقل، ظهور الطاقات المتجددة كعامل منافس للمحروقات الباطنية، إضافة إلى قدم القانون السابق وعدم مساييرته للظروف الحالية ما ادى بالسلطات إلى سن القانون الجديد:

(أ) القانون رقم 07-05: المؤرخ في 28/04/2005 يتعلق بالمحروقات (الجريدة الرسمية، 2005، صفحة 03).

يمكن أن نلخص أهم النقاط التي تهمنا فيما يلي (القانون جاء في 115 مادة كاملة):

- باب يتعلق بأحكام عامة وتعريف، يحدد دورا جديدا لشركة سوناطراك في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية، اضافة الى تعريف جميع المصطلحات التي تدخل في ميدان المحروقات مثل: الصناعة البترولية الأفقية والتحتية، البرميل، برمبل مكافئ نפט، الزبون المؤهل، وغير المؤهل، التسويق، الامتياز، أنواع الغازات، المكمن...الخ؛
- انشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما "سلطة ضبط المحروقات"، ووكالة تثمين موارد المحروقات "ألنفط"، وتحديد مهامهما وطرق تسييرهما...الخ؛
- باب يتعلق بالصناعة البترولية الافقية والتنقيب واستغلال المحروقات، وفيه تم تحديد كيفية تقسيم الاملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات، كيفية منح رخص التنقيب، إعطاء الاولوية لعقود البحث و/أو الاستغلال على رخص التنقيب، حقوق المتعاقدين في ممارسة مختلف النشاطات وواجباتهم؛
- منح سوناطراك حق الشفعة في حال تحويل المتعاقدين لحقوقهم والتزاماتهم في العقد فيما بينهم أو إلى أي شخص آخر؛
- يتضمن كل عقد بحث أو استغلال بندا يعطي سوناطراك، عندما لا تكون طرفا متعاقدا خيار المشاركة في الاستغلال يمكن أن يصل 30% ولا يقل عن 20%؛
- تحديد مهام المتعاقدين وطبيعتهم (مقيم أو غير مقيم) وطرق تسديد مساهماتهم وتحويل العملة الصعبة من وإلى الخارج؛
- كيفية تسوية الخلافات الناشبة بين الوكالة المعنية (ألنفط)، وبقية المتعاقدين؛
- باب خاص بالغاز، وتم فيه تحديد الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط"، بإعداد مختلف الاحصائيات الخاصة بالاحتياجات واحتياجات السوق الوطنية، إعداد السعر المرجعي للغاز، ابرام مختلف عقود تموين السوق الوطنية ومراقبتها؛
- باب متعلق بالنظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو استغلال المحروقات، ويحدد مختلف الضرائب والرسوم والإتاوات وطرق حسابها وهي، رسم مساحي يدفع سنويا للخبزينة وهو غير قابل للحسم، اتاوة تدفع شهريا لوكالة "ألنفط"، رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخبزينة، ضريبة تكميلية لى الناتج تدفع سنويا، ضريبة عقارية على الاملاك الاخرى.

ب) لأمر رقم 06-10: المؤرخ في 2006/07/29 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 04).

وقد جاء هذا الأمر ليعدل القانون السابق في بعض موادها ومن أهمها:

- صاحب الامتياز شركة سوناطراك، بعد ان كان في القانون السابق الشخص الذي يستفيد من امتياز النقل بواسطة الأنابيب؛

- تتضمن عقود البحث و/أو الاستغلال وجوبا بند يسمح بمشاركة سوناطراك وفي كلتا الحالتين فإن نسبة مشاركة سوناطراك لا يجب أن تقل عن 51%؛

- تحديد ضريبة تكميلية على الناتج (ض ت ن) بنسبة 30%؛

- ادراج مادة 101 مكرر تطبق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة انتاجهم عند تجاوز سعر البترول (مزيج برنت) 30 دولارا في المتوسط الشهري، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة في إطار القانون 86-14، ويطبق هذا الرسم ابتداء من 2006/08/01، وتبلغ نسبته 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى.

ت) القانون رقم 13-01: مؤرخ في 20 فيفري 2013 يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات، وقد جاء هذا التعديل ليمس 58 مادة من القانون السابق ذكره، ابتداء من المادة رقم 05 التي تحوي تعريفات عامة لمجمل المصطلحات المتعلقة بالمحروقات وحتى المادة رقم 109 من نفس القانون، ولعل من أبرز التعديلات التي يمكن الإشارة إليها نذكر: (الجريدة الرسمية، 2013، الصفحات 04-22)

- إضافة مصطلح المحروقات غير التقليدية، وهي المحروقات الموجودة والمنتجة من مخزن جيولوجي حيث لا يمكن استخراجها إلا من الآبار الأفقية والتشقق الطبقي، أو التكوينات الجيولوجية التي تحتوي على محروقات كثافتها أقل من 15 API، أو الغاز الطبيعي أو ميثان الفحم الحجري الذي يتواجد في مسامات جد دقيقة للمعابر الباطنية العميقة للفحم غير المستغلة أو غير كاملة الاستغلال؛ (المادة 05)

- إضافة بعض المهام لسلمة ضبط المحروقات وخاصة في مجال حماية الطبقة المائية والطبقة التي تحتوي على الماء بمناسبة ممارسة هذا القانون، بالإضافة إلى التنظيم في مجال استخدام المواد الكيماوية، والتنظيم المتعلق بثاني أكسيد الكربون CO2، بالإضافة إلى مجموعة من المهام الأخرى الممنوحة لهذه الوكالة؛ (المادة 13)

- إضافة بعض المهام للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وخصوصا في مجال تقييم المجال المنجمي المتعلق بالمحروقات لا سيما بإنجاز دراسات حول الأحواض، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في مجال النشاطات التي تخضع لهذا القانون؛ (المادة 14)
- إمكانية تجديد رخص التنقيب لمرة واحدة أقصاها سنتان، وفي حال وضع مساحة موضوع رخصة تنقيب في مناقصة لإبرام عقد البحث واستغلال المحروقات يتمتع الأشخاص الذين أنجزوا أو لا زالوا ينجزون أشغالا للتنقيب في هذه المساحة بحق الأفضلية شريطة المشاركة في المناقصة؛ (المادة 20)
- إمكانية المطالبة من قبل المتعاقد في حال تحقيقه اكتشافا عفويا في المستوى الجيولوجي موضوع مخطط التطوير التابع له بحقه في هذا الاكتشاف العفوي؛ (المادة 24)
- تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم، وتحدد مشاركتها بنسبة لا تقل عن 51% في هذه العقود قبل كل مناقصة؛
- حذف المعايير المعينة كمعيار وحيد لانتقاء العروض وهي: الحد الأدنى من برنامج الأشغال المعد خلال المرحلة الأولى للبحث عن المحروقات، المبلغ غير قابل للحسم من العلاوة الذي يدفع للخزينة العمومية عند توقيع العقد، نسبة الإتاوة المقترحة فوق الحد الأدنى الذي حدده هذا القانون. (المادة 33)

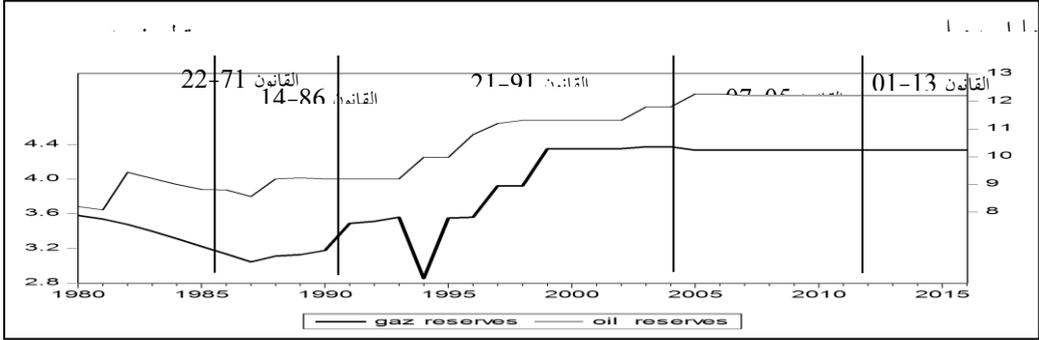
3. تحليل عددي وبياني لمخرجات ونتائج هذه القوانين:

تتمثل أهم مخرجات هذه القوانين في الإنتاج والاحتياطي وكذا الاستثمار والشراكة، ويمكن تحليل نتائجها كالتالي:

1.3 الاحتياطي المؤكد:

تلعب الاحتياطيات المؤكدة دورا مهما من حيث كونها تعتبر ضامنا لاستمرار الانتاج وتدفق الإمدادات، وفي بلد كالجزائر تعتبر هذه الاحتياطيات بمثابة الائتمان المقدم للاقتصاد، حيث تتخذ السياسات الاقتصادية بناء على معطيات المحروقات من الاحتياطي والإنتاج وكذا سعر البترول، وقد عرفت الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي تطورا متذبذبا من 1980 إلى 2010، بين الارتفاع مرة والانخفاض أخرى، والشكل الموالي يوضح لنا هذا التطور.

الشكل 1: تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي



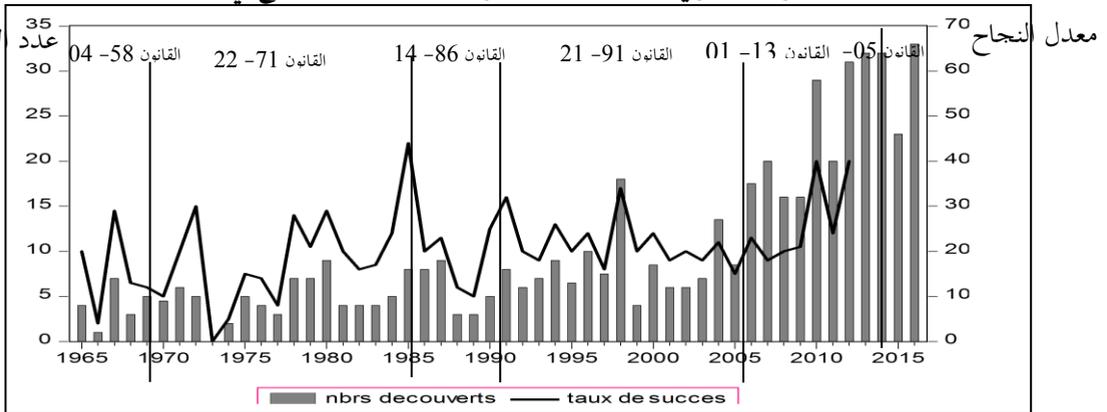
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات بريتش بتروليوم (BP, 2018)

من خلال الرسم البياني يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات وهي:

- بالنسبة للنفط عرف تطورا ملحوظا من 1986 حتى وقتنا هذا، بين الثبات لفترة والارتفاع فترة أخرى، مع ملاحظة أن التراجع كان في الفترة ما بين 1981 و1986؛
- بالنسبة للغاز الطبيعي عرف فترة من التذبذب بين 1980 و 1993 ليعرف بعدها تطورا كبيرا ابتداء من هذه السنة أي 1993 إلى أن بلغ ذروته من 1998 إلى يومنا، أين بلغ الاحتياطي المؤكد حوالي 4.5 ترليون متر مكعب؛

- بالنسبة لتأثير القوانين نسجل أن القانون 14-86 كان تأثيره كبيرا على احتياطي النفط، أكبر منه لاحتياطي الغاز، وبالنسبة للقانون 21-91 فقد كان تأثيره كبيرا على الغاز الطبيعي وخاصة في الفترة ما بين 1993 و1998 مع تحفيز احتياطات النفط التي واصلت نموها لتبلغ الذروة في 2004، وهذا راجع لزيادة وتيرة الاكتشافات، وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي:

الشكل 2: التطور السنوي لاكتشافات المحروقات ومعدل النجاح في الاستكشاف



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة الطاقة والمناجم (Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et

des Mines 1962-2010, 2011, p. 19) (2012, p. 13) (2013, p. 12) (2014, pp. 11-12) (2015, pp. 11-12) (2016,

p. 10) (2017, p. 10)

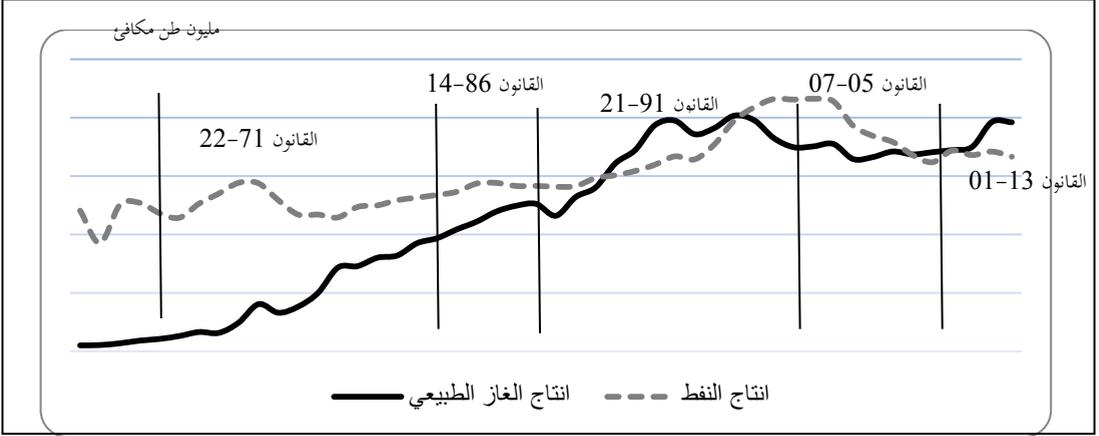
من هذا الشكل نسجل عددا من النقاط وهي كالتالي:

- في الفترة 1962-1970 كان المعدل السنوي للاكتشافات هو 06 بينما معدل النجاح 14%؛
- في الفترة 1971-1980 معدل الاكتشافات 05 ومعدل النجاح في الاستكشاف 17%؛
- في الفترة 1981-1990 معدل اكتشافات يقدر بـ05 سنويا ومعدل نجاح يقدر بـ21%؛
- الفترة 1991-2000 معدل اكتشافات قدره 08 وعمل نجاح قدره 24%؛
- في الفترة ما بين 2000 و2010 كان معدل الاكتشافات 14 ومعدل النجاح 21%؛
- بالنسبة لتأثير القوانين نلاحظ أن القانون 05-07 كان له الأثر الكبير في زيادة عدد الاكتشافات، حيث تجاوزت عدد 15 اكتشاف سنويا ووصلت حتى 29 سنة 2010، بينما كان العدد ضعيفا قبل 1990 أين وصلت إلى 0 اكتشاف في 1973 واكتشاف واحد في 1966.

2.3 انتاج المحروقات:

أدخل هنا بالنسبة للإنتاج فقد عرف هو كذلك تذبذبا في تطوره ولو أن الاتجاه العام كان يشير إلى نمو متزايد في إنتاج كل من النفط والغاز الطبيعي (المصدرين الرئيسيين في المحروقات)، بالنظر إلى الشكل الموالي فإن حجم الإنتاج بالنسبة للنفط قد عرف منحا تصاعديا ما بين 1970 و2017 أي من 48.2 مليون طن سنة 1970 إلى 85.6 مليون طن سنة 2008 وهي أعلى قيمة، ليتناقص بعدها إلى حدود 66.6 مليون طن سنة 2017، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد عرف هو الآخر تطورا كبيرا جدا حيث انتقل حجم الإنتاج من 2.3 مليون طن مكافئ نفط سنة 1970 إلى 80.7.4 مليون طن سنة 2003، ليتراجع بعدها الإنتاج إلى حدود 66 مليون طن مكافئ نفط سنة 2009 ليعاود الصعود والاستقرار في حدود 78.6 م ط م ن سنتي 2016 و2017، مع الإشارة دائما إلى التذبذب في النمو الإنتاج مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: تطور انتاج كل من النفط والغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: بناء على احصائيات بريتش بتروليوم (BP, 2018)

ومن الشكل نسجل أن فترة القانونين 14-86 و 21-91 عرفت شبه استقرار في نمو إنتاج النفط، ونستطيع القول أن هذه الديناميكية في النمو استمرت حتى سنة 2008 ليتراجع الإنتاج بشكل واضح حتى سنة 2014 أين عرف نوعا من الاستقرار في حدود 67 مليون طن. أما بالنسبة للغاز الطبيعي والذي عرف انتاجه نموا مطردا حتى سنة 2003، فإن فترة القانون 21-91 عرفت تجاوز إنتاج الغاز الطبيعي لإنتاج النفط، وهو ما يعكس الاهتمام الواضح الذي أولاه هذا القانون للغاز الطبيعي في مختلف مواده، أما فترة القانون 07-05 فقد عرفت تراجعا في إنتاج كلا من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يؤكد أن التعديلات التي جاء بها هذا القانون كانت معاكسة لتطلعات المستثمرين . بينما نسجل في فترة القانون 01-13 استقرارا في الإنتاج لكلا المصدرين (النفط والغاز الطبيعي)، وعودة تفوق إنتاج الغاز الطبيعي على إنتاج النفط.

3.3. الاستثمار والشراكة الأجنبية:

يعتبر الاستثمار في ميدان المحروقات من أهم المجالات الجاذبة لرؤوس الأموال، سواء على مستوى المنبع (جانبا الاستكشاف والإنتاج)، أو على مستوى المصب (التسويق)، كما أن ضخامة الاستثمارات ومتطلباتها تجعل من الشراكة الأجنبية سبيلا لا مفر منه، خاصة وأن عامل التكنولوجيا والخبرة يلعبان دورهما ويجعلان من الشراكة أمرا ضروريا، فالجزائر وعلى شساعة مجالها المنجمي وبوجود شركة بحجم سوناطراك إلا ان استمالة الشركات الأجنبية وتحفيزها تبقى ضرورية للمحافظة على حجم الاحتياطات المؤكدة من جهة وحجم الانتاج من جهة أخرى.

تبعاً للأهداف التي جاءت من أجلها قوانين المحروقات السالفة الذكر، فإن الاستثمارات عرفت تطوراً كبيراً ما بين 1980 و2010، حيث كان المعدل السنوي للاستثمارات الموجبة للاستكشاف والتطوير للعشرينات الثلاثة الأخيرة كالتالي: (Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines 1962-2010, p. 20)

- 1990-1981 (450 مليون دولار أمريكي للتطوير الحقول و319 مليون دولار للاستكشاف)؛

- 2000-1991 (1116 مليون للتطوير و375 للاستكشاف)؛

- 2010-2001 (3442 مليون للتطوير و1002 للاستكشاف).

بالنسبة للفترة 2010-2016 فقد تم حساب المعدل السنوي الذي قدر بـ5906 مليون للتطوير و2089 مليون للاستكشاف. انظر التقارير (Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines 2011., p. 17) (2013, p. 17) (2013, p. 15) (2014, p. 15) (2016, p. 13) (2017, p. 12).

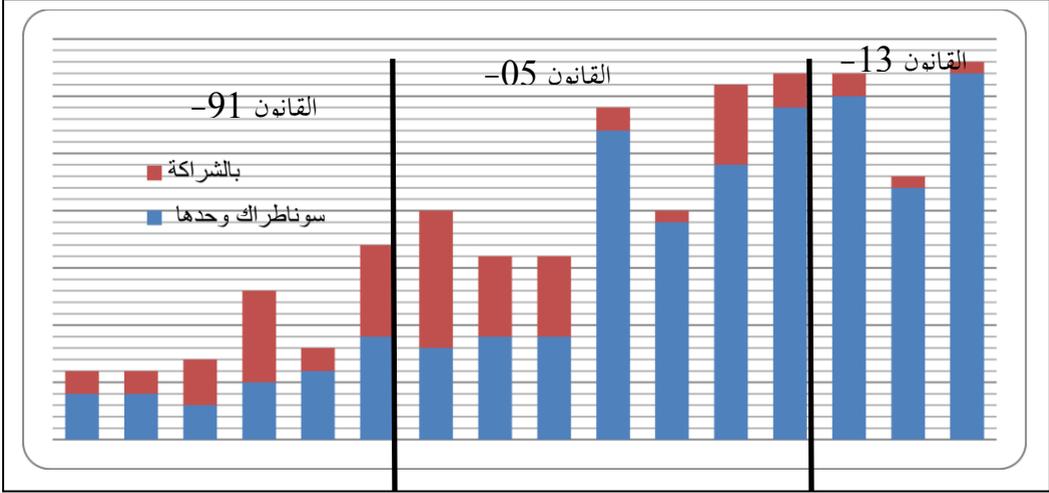
مع تسجيل معدل استثمار سنوي يقدر بـ4.2 مليار دولار بعد سنة 2000 مقابل معدل استثمار سنوي يقدر بـ1.2 مليار دولار قبل سنة 1999.

في مجال الشراكة تنشط حوالي 22 شركة أجنبية في الجزائر منقسمة بين شراكة مع شركة سوناطراك أو شراكة متعددة، وهذا حسب الاجراءات التي حددتها قوانين المحروقات.

بالنسبة لشركة سوناطراك فإنها تعتبر الدعامة الرئيسية لقطاع المحروقات الجزائري نظراً للتطور الكبير الذي عرفته منذ نشأتها سنة 1963 إلى يومنا هذا، كما أن القوانين السالفة أعطتها دوراً مهماً من خلال عقود الشراكة، نسبة المساهمة، حق الشفعة... الخ.

في العشرية الأخيرة ازدادت أهمية هذه الشركة وخاصة بعد عزوف الشركات الأجنبية بعد سن القانون 10-06، حيث أن أغلب الاكتشافات الجديدة نفذتها أو حازتها شركة سوناطراك كما يوضح الشكل:

الشكل 4: نتائج البحث والاستكشاف منذ سنة 2000



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لسوناطراك ومجلة الطاقة والمناجم (Sonatrach, 2001-2010). (Les Bilans des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines, 2011-2016).

من خلال الشكل يتضح الدور الكبير الذي تلعبه شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف والتنقيب عن المحروقات، ورغم وجود أكثر من 22 شركة أجنبية ناشطة بالجزائر إلا ان عدد الاكتشافات التي حققتها سوناطراك بمجهوداتها الذاتية كان أكثر من 77% من العدد الإجمالي (309) ابتداء من سنة 2001، كما نلاحظ أنه منذ سنة 2010 تضاءلت أعداد الاكتشافات بالشراكة وهو ما يعكس النفور من عقود الشراكة بالنسبة للشركات الأجنبية، مع ما ميز هذه الفترة من خلافات ولجوء بعض الشركات الأجنبية للتحكيم الدولي في خلافاتها مع سوناطراك ومن ورائها الدولة الجزائرية.

4. تقييم أداء وفعالية قوانين المحروقات

بعد عرضنا للتطور الذي عرفه الإطار القانوني لقطاع المحروقات ومخرجاته من احتياطات وإنتاج، لا بد لنا من نظرة تقييمية تساعدنا على معرفة أداء وفعالية هذه القوانين والأوامر.

1.4. محاولة تقييم مخرجات قوانين المحروقات

✓ فيما يخص الفترة الأولى 1962-1970 وهي فترة إعداد القوانين، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، في هذه الفترة كان القانون السائد موضوعا من طرف الإدارة الفرنسية، وقد واصلت الحكومات الجزائرية العمل به إلى غاية تأميم المحروقات، وقد عرفت هذه الفترة جملة من

النزاعات مع الأطراف الفرنسية (الشركات العاملة في القطاع)، وهو ما عطل تطور القطاع ومهد لقرار التأميم في 1971.

✓ فيما يخص الفترة 1971-1990 حيث عرفت عددا من التشريعات من قرار التأميم في 1971/02/24 إلى القانون 86-14 فإنها تميزت باستقرار نسبي على المستوى التنظيمي، مع تذبذب طفيف في مخرجات القطاع، حيث بلغ متوسط عدد الاكتشافات الجديدة 05 في كل سنة مع معدل نجاح سنوي يقدر بـ 19.4% وهي نتائج ضعيفة نسبيا، إضافة إلى بلوغ متوسط احتياطي النفط 8.88 مليار برميل واحتياطي الغاز 3.41 ترليون متر مكعب، أما عن الانتاج فقد بلغ متوسط الانتاج السنوي من النفط والغاز على التوالي 50.60 و 19.62 مليون طن مكافئ نفط، مع ملاحظة استقرار أكبر في النمو في فترة 1986-1990.

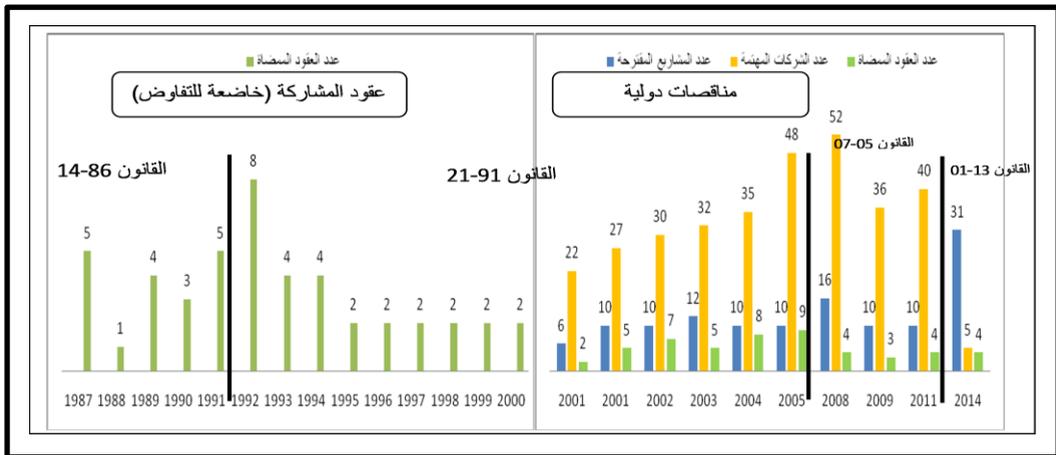
✓ الفترة 1991-2005 وهي مرحلة سريان تعديل القانون 86-14، عرفت هذه المرحلة استقرارا في النتائج المحققة رغم فترة اللأمن التي عرفتھا الجزائر إبان التسعينات من القرن الماضي، بالنسبة للاكتشافات بلغ المعدل السنوي لهذه الفترة 8.3 اكتشاف جديد بمعدل نجاح في الاستكشاف بلغ 22.73% مع متوسط احتياطي سنوي بلغ 10.8 مليار برميل للنفط و 4.07 ترليون متر مكعب للغاز الطبيعي، ومستوى انتاج بالنسبة لكل من النفط والغاز بلغ على التوالي 65.45 و 64.04 مليون طن مكافئ نفط. النتائج بالنسبة لهذه الفترة اعتبرت جيدة قياسا إلى الظروف السائدة آنذاك، وهذا بالنظر إلى زيادة الاستثمار وتطور الشراكة مع الأجانب أين بلغت الشركات الأجنبية عدد 22 شركة (khelif, 2000, p. 252).

✓ الفترة 2005-2013 وهي مرحلة تطبيق القانون 05-07 المعدل والمتمم بالأمر 06-10: بالنسبة لهذا القانون فقد طرح عددا من التغييرات الهامة وخاصة في مجال الشراكة مع الأجانب، عرفت هذه الفترة دخول شركة سوناطراك في نزاعات مع عدد من الشركات الأجنبية مثل "أناداركو" و"ريبسول"، كما أن عزوف الشركات الأجنبية عن تقديم عروض جيدة في المناقصات المتعلقة بالبحث والتنقيب عن النفط والغاز، وقد شهدت هذه الفترة طرح ثلاث مناقصات دولية متعلقة بالبحث والاستغلال، كانت الأولى في جويلية 2008 وعرفت إمضاء 4 عقود من 16 عقد مقترح، والثانية في جوان 2009 وعرفت إمضاء 3 عقود من بين 10 مقترحة، بينما كانت الثالثة في سبتمبر 2010 وعرفت إمضاء 4 عقود من بين 10 مقترحة، وعلى الرغم من العدد المعتبر من الشركات المهتمة والذي يتجاوز في كل مرة الـ 30، إلا أن عدد المجسدة يعكس عدم رقي العروض المقدمة إلى المستوى الذي يطمح إليه متخذ القرار.

✓ الفترة من 2013 إلى يومنا: وهي الفترة التي عرفت تطبيق القانون رقم 01-13 المتعلق بالمحروقات، ورغم أنها فترة صغيرة نسبيا إلا أنها شهدت طرح المناقصة الرابعة في جانفي 2014، وقد تم عرض 31 محيط (حقل) في هذه المناقصة (بما فيها 17 منطقة خاصة بالموارد غير التقليدية، أي الغاز الصخري)، وقد كان عدد الشركات المهتمة صغيرا جدا (5 شركات)، وهو عدد لم تشهده أي مناقصة سابقا ما يعكس التراجع الكبير في جاذبية الاستثمار في هذا القطاع من قبل الشركات الأجنبية. تم في هذه المناقصة إبرام 4 عقود للبحث والاستغلال أي في نفس مستوى المناقصات السابقة، وتعتبر هذه النتيجة غير جيدة بالنسبة للخبراء المختصين في هذا المجال، ويعزى هذا العزوف ربما إلى أن الشروط الموضوعية لم تكن في مستوى آمال الشركات الأجنبية التي ترى أنّ قدومها إلى الجزائر من أجل الاستثمار في قطاع المحروقات لا بد أن يكون مرفوقا بشراكة جزائريين تلبي طموحاتهم (نزيم، 2014، صفحة 03).

يمكن القول أن القانون الجديد المعتمد يشبه إلى حد بعيد نظام عقود تقاسم الإنتاج لقانون 86 - 14، بحيث يحاول تصحيح الاختلالات في قانون 2005 الذي اعتمد على نظام الامتياز، بينما اعتمد قانون 86 عقودا وفقا للقانون التجاري، فقد سمح القانون السابق للشركات بأن تمتلك كتلا للاستكشاف وفرض على سوناطراك أن تساهم بنسبة % 51 بالمائة، وبالتالي كانت التدابير مجحفة في حق شركة سوناطراك وغير مرضية للكثير من الشركات الأجنبية، وهو السبب الذي كان وراء فشل كل المناقصات، فضلا عن ذلك فقد ظل الرسم على الأرباح الاستثنائية يشكل مصدر نزاع لأنه فرض بأثر رجعي (قوي و محمد، 2013، صفحة 58).

الشكل 5: تطور عدد العقود المتعلقة بالبحث واستغلال المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة الطاقة والمناجم (Bilan des réalisations du Secteur de

(2015, p. 06) (2011, p. 17) l'Énergie et des Mines 1962-2007, 2008, p. 20)

إن هذا الشكل يبين لنا وبوضوح تأثير القانونين الأخيرين (القانون رقم 05-07، والقانون رقم 13-01) على عقود البحث والاستغلال، حيث ومن جملة 16 عقد طرحت في 2008/07 ورغم اهتمام 52 شركة إلا أن العقود الممضاة كانت 04 فقط، وفي 2009 أمضيت 03 من 10 وفي 2010 تأخر امضاء العقود لعدم وجود عروض جيدة، وخاصة المناقصة الرابعة -جانفي 2014- التي طرحت في فترة القانون الأخير وعرفت إمضاء 4 عقود فقط من جملة 31 محيط مقترح، وهذا عكس الفترة التي تسبق 2006 أين نلاحظ أن عدد العقود الممضاة كان معتبرا مثلا 9من10 و8من10 و7من10... الخ.

2.4. أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء وفعالية قانون المحروقات:

نظرا للدور الهام الذي تلعبه قوانين المحروقات في قطاع المحروقات بصفة خاصة، وفي الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وبحكم الكلام الذي يقال عن إعداد قانون جديد للمحروقات في آفاق سنة 2019، ومن أجل فعالية وكفاءة أكبر، فإن الأخذ بعين الاعتبار لنظرة استشرافية لمجموعة كبيرة من المتغيرات الوطنية والدولية في مجال الطاقة، التكنولوجيا، المناخ... الخ هو أمر حتمي وضروري، من أجل أن يكون هذا القانون في مستوى آمال وتطلعات المستثمرين الأجانب من جهة ومنتخذي القرار الوطنيين من جهة أخرى. ومن بين هذه المتغيرات الهامة نذكر:

أ- تغير تكاليف الإنتاج: يبلغ متوسط سعر تكلفة النفط في الجزائر ما بين 18 و20 دولارا أمريكيا (الخبر، 2016)، بعد أن كان ما بين 6 و8 دولارات في بداية سنوات 2000، ويتغير هذا السعر نتيجة عدة عوامل تقنية وتكنولوجية ومستوى المخزون، كما يتغير هذا السعر من منطقة إلى أخرى حيث نلاحظ أدنى سعر تكلفة في منطقة حاسي مسعود، وتشمل تكاليف الإنتاج مزيجا من التكاليف الرأسمالية (تكلفة بناء مرافق النفط وخطوط الأنابيب والآبار الجديدة) والتكاليف التشغيلية (تكاليف رفع النفط من باطن الأرض، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين والواجبات الإدارية العامة)، وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشرة عالميا والثانية عربيا بتكلفة تشغيلية 7.2 دولار ورأسمالية 13.2 دولار (RT، 2016)، فأي تغير في الأسعار بدرجة محسوسة يؤثر بصفة مباشرة على جاذبية الاستثمار في هذا القطاع؛

ب- الحفاظ على البيئة والمحيط: يزداد في الآونة الأخيرة الحديث عن الآثار الجانبية لاستغلال المحروقات كمصادر طاقوية بشكل كبير، وما يصدر عنها من الغازات الدفيئة، ومن ثم التوقيع والالتزام بالاتفاقيات الدولية (انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم 1972، إلى مؤتمر ريو 1992، فمؤتمر كيوتو 1997، ثم مؤتمر كوبنهاجن 2009، وصولا إلى مؤتمر باريس 2015)؛ (مطالس، 2012، الصفحات 31-38).

- ت- دور منظمة الأوبك وحصص الإنتاج التي تحددها؛
- ث- الصراعات الجيوسياسية على مصادر الطاقة؛
- ج- العمر الافتراضي للمحروقات؛
- ح- التحولات الطاقوية في العالم؛
- خ- آفاق الطلب على مصادر الطاقة الأحفورية؛
- د- دور الشركات الأجنبية؛
- ذ- الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

5. خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة الأهمية الكبيرة التي تكنسها المحروقات في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وحوالي 35% من الناتج الداخلي الخام، هذه الأهمية جعلت الدولة توليها نصيبها من التشريعات القانونية على مر السنين، فكانت قوانين المحروقات التي عرفتها الجزائر منذ 1958، ولعل أهمها على الإطلاق هما قانوني 86-14 وتعديله بالقانون 91-21، والقانون 05-07 وتعديله بالأمر 06-10.

من خلال قوانين المحروقات تتأثر وتتطور مختلف النتائج من احتياطات مؤكدة، اكتشافات جديدة، إنتاج وإبرام لعقود الشراكة، وهذا ما خلصت إليه الدراسة حيث أن كل القوانين تتميز بإيجابيات وسلبيات معينة، كما تتغير هذه الحالات مع الظروف السائدة، فالإيجابيات قد تتحول بعد سنوات إلى سلبيات والعكس.

1.5. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة وجدنا أن الفرضية التي انطلقنا منها محققة، وذلك لأن أهم العناصر التي تتحكم في تسريع أو كبح عملية الانتاج هي مدى تطور الاحتياطات المؤكدة من المحروقات والتي تعتبر من الثروات الناضبة التي لا يسهل تعويضها، فالطريقة الوحيدة لزيادة الاحتياطات هي تسريع وتوسيع عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف، وهو ما تتحكم فيه التشريعات المعمول بها.

كما أن فعالية القوانين المذكورة إنما تتأثر بالظروف المحلية والدولية السائدة، حيث أن الأسعار المرتفعة وظهور الطاقات المتجددة مع تطورها وانخفاض تكاليفها تغلب كفة تسريع عمليات انتاج وبالتالي تنضيب أو استنفاد الموارد الكامنة في باطن الأرض، من جهة أخرى فإن هشاشة الاقتصاد واعتماده على هذه الموارد يجعل من عملية التسريع هدرا لحقوق الاجيال القادمة وخطرا بالنسبة للاقتصاد على المدى المتوسط والطويل.

2.5. اقتراحات الدراسة

- تعتبر مسيرة التطورات الحاصلة في قطاع الطاقة العالمي، وخاصة في مجال التكنولوجيا وتطور الطاقات البديلة، من أهم ما ينبغي أخذه بالاعتبار في إعداد القوانين الناظمة لقطاع المحروقات في الجزائر، ومن هذا المنطلق يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:
- تقديم المزيد من التحفيزات للشركات الأجنبية من أجل زيادة رقعة المجال المنجمي المستغل في قطاع المحروقات الذي لا تتعدى مساحته حاليا 38% من المساحة الاجمالية؛
 - تمديد آجال تراخيص البحث والاستكشاف التي لا تجاوز السنتين إلى مدة أطول، ونفس الشيء بالنسبة لمدة استغلال الحقول؛
 - ضبط المناقصات عقود الشراكة بشكل جيد ودقيق من أجل تفادي اللجوء إلى التحكيم الدولي من قبل الشركات الأجنبية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- عبد القادر مطالس. (2012). أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة-دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 03. الجزائر.
- أحمد دربان. (2001). الشراكة الاجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر 2001.
- قوي، ب و محمد، خ. (2013). قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة - قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون*. 58، (09).
- ن زيم، زويوش (2014). حوار مع المدير العام الأسبق لسوناطراك، *جريدة المحور اليومي*، (2014، 10 02)، العدد رقم 619، ص. 03.
- جريدة الخبر (2016)، يوم 19 01 2016 عبر الرابط:
- <https://www.elkhabar.com/press/article/98775> تم الاطلاع عليه في: 03, 05, 2019.
- تلفزيون روسيا اليوم (2016)، يوم 08/06/2016، عبر الرابط:
- <https://arabic.rt.com/news/826811> تم الاطلاع عليه في: 2019/06/03.
- الجريدة الرسمية، (1971)، العدد رقم 30، الجزائر. (13، 04، 1971)، ص. 426.
- الجريدة الرسمية، (1986) العدد رقم 35، الجزائر. (27، 08، 1986)، ص. 1482.

- الجريدة الرسمية، (1991)، العدد رقم 63، الجزائر. (07 12 1991)، ص.2392.
- الجريدة الرسمية ، (2005)، العدد رقم 50، الجزائر. (19 07 2005)، ص.03.
- الجريدة الرسمية (2006)، العدد رقم 48، الجزائر. (30 07 2006)، ص.04.
- الجريدة الرسمية (2013)، العدد رقم 11، الجزائر. (24 02 2013)، ص ص 04-22.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- Amor khelif, (2000). , La reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie. Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques(04), P252.
- BP. (2018). statistical_review_of_world_energy_full_report london: BP. at <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/xlsx/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-all-data.xlsx>. (consulté le 04/05/2019)
- BP. (2018). statistical_review_of_world_energy_full_report. london: BP. at <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/xlsx/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-all-data.xlsx>. (consulté le 04/05/2019)
- Ministère de L'énergie. (2008). Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines 1962-2007. Alger. at https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_1962-2007_5b4373912c4e8.pdf (consulté le 01/05/2019)
- Ministère de L'énergie. (2011). Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines 1962-2010. Alger. At https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_realisations_eam_1962-2010_fr_edition_2011_5b43743a8176a.pdf (consulté le 02/05/2019)
- Ministère de L'énergie. (2011-2016). Les Bilans des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines. Alger. At <https://www.energy.gov.dz/?article=bilan-des-realizations-du-secteur> (consulté le 28/04/2019)
- Ministère de L'énergie. (2012). Bilan des réalisations du Secteur de l'Énergie et des Mines 2011. Alger. At https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_realisations_eam_2011_edition_2012_5b4374738c36c.pdf (consulté le 29/04/2019)